

السبت، ٢٥ يونيو ٢٠٢٢

## الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي تستقبل نائب رئيس شركة أليستوم الفرنسية الرائدة في تأسيس البنية التحتية للسكك الحديدية



وزيرة التعاون الدولي: تطوير بنية تحتية مستدامة لقطاع النقل والمواصلات في مصر ووسائل نقل ذكية محاور أساسية تعتمد عليها الدولة لتعزيز العمل المناخي

وزيرة التعاون الدولي: الدولة مهتمة بالتوسع في إنشاء وسائل النقل الجماعي الكهربائية الحديثة الصديقة للبيئة

نائب رئيس شركة أليستوم الفرنسية: نثمن مجهودات الدولة المصرية وقدرتها على اتخاذ القرارات مما يشجع شركاء التنمية على توفير التمويل الميسر لمشروعات البنية التحتية

استقبلت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، السيد أندي دلون، نائب رئيس شركة أليستوم الفرنسية، الرائدة في العالم في مجال توليد الطاقة ونقلها وتأسيس البنية التحتية للسكك الحديدية ووضع معايير لتقنيات مبتكرة وصديقة للبيئة، وذلك بحضور المهندس رامى صلاح الدين مدير عام شركة أليستوم بالقاهرة.

وتم خلال اللقاء، استعراض خطط الشركة الخاصة بكهربة القطارات وإمدادها بالهيدروجين كمصدر للوقود وكذا التأكيد على التعاون مع الهيئة العربية للتصنيع ومصنع سيميف لتصنيع وحدات متحركة للخط السادس للمترو في مصر والعمل على توطین الصناعة وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

كما تم التطرق إلى تدريب الفنيين والمهندسين وقائدي قطارات المترو، والتأكيد على أهمية التعاون في هذا المجال سواء بإرسال مجموعات لفرنسا للتدريب في معاهد التدريب الفرنسية أو باستقدام خبراء فرنسيين إلى مصر وذلك في إطار خطة وزارة النقل لرفع كفاءة العنصر البشري في كافة قطاعات النقل وفق أحدث النظم العالمية.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، علي أن تطوير بنية تحتية مستدامة لقطاع النقل والمواصلات في مصر ووسائل نقل ذكية تعد أحد المحاور الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتعزيز العمل المناخي، وقيادة التحول على مستوى المنطقة فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، مشيرةً إلى أن قطاع النقل يعد أحد القطاعات الأساسية التي تمثل إطاراً للتعاون بين مصر وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، من خلال التمويلات الإنمائية والدعم الفني الذي يتم توفيره لتنفيذ المشروعات المختلفة.

وأشارت "المشاط" إلى أهمية قطاع النقل الذي يأتي من بين الأولويات الوطنية بهدف تطوير البنية التحتية، حيث جاء من بين أكثر القطاعات حصولاً على تمويلات من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، كما أن تطوير قطاع النقل ينعكس على زيادة مشاركة القطاع الخاص في الجهود التنموية، منوهة بأن قطاع النقل يستفيد من المساعدات الرسمية الإنمائية بشكل كبير ويمثل نسبة 25% من إجمالي التمويلات المقدمة لحكومة جمهورية مصر العربية.

وتطرقت "المشاط"، إلى الاهتمام بتحديث أسطول الخط الأول للمترو والذي ينقل حالياً حوالي مليون راكب يومياً، وذلك بالتزامن مع استكمال إنشاء شبكة المترو بخطوطها المختلفة والتوسع في إنشاء وسائل النقل الجماعي الكهربائية الحديثة الصديقة للبيئة، مشيرةً إلى سعي الحكومة، ضمن خطة التنمية الوطنية رؤية مصر 2030، إلى الاهتمام بتطوير شبكات نقل صديقة للبيئة، حيث تنفذ مصر العديد من المشروعات القومية

في هذا الصدد، من بينها القطار الكهربائي فائق السرعة الذي يعزز الربط بين محافظات مصر والمدن الجديدة والمناطق الصناعية، فضلاً عن قطار المونوريل الذي يربط مدينة السادس من أكتوبر بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وأضافت "المشاط"، أن مصر تعمل على تنفيذ رؤية التنمية المستدامة 2030 والاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050، والالتزام بتطوير البنية التحتية المستدامة التي تتسق مع العمل المناخي وجهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

من جانبه، أكد السيد أندى دلون، نائب رئيس شركة أليستوم الفرنسية، علي أن لديهم سوق واحدة بأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مثنياً المجهودات التي تقوم بها الحكومة المصرية ووزارة النقل والرؤية الواضحة للحكومة المصرية والقدرة على اتخاذ القرارات مما يشجع شركاء التنمية على توفير التمويل الميسر لمشروعات البنية التحتية وخاصة في مجال النقل والمواصلات.

وأضاف نائب رئيس شركة أليستوم الفرنسية، أنه سيتم بنهاية شهر يوليو 2022 تقديم العرض المالي لمشروع الخط السادس للمترو، حيث يمكن عرض هذا المشروع كصديق للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ العام الجاري.

تجدر الإشارة، إلي أن مجلس النواب، وافق قبل أيام، على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 194 لسنة 2022 بشأن الموافقة على اتفاق التمويل التنموي بين جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة التعاون الدولي وحكومة الجمهورية الفرنسية المساهم في تمويل توريد 55 قطاراً وتجديد معدات مستودعات للخط الأول من مترو القاهرة، بمبلغ 776.9 مليون يورو. ويأتي الاتفاق في ضوء خطة الدولة لتطوير قطاع النقل ورفع كفاءة المنظومة الحالية، وتعزيز الاستدامة من خلال التحول إلى وسائل النقل الصديقة للبيئة بما يتماشى مع توجه الدولة نحو التحول الأخضر.